

اقتصاد

«الاقتصاد» تعدل شروط استيراد المازوت للصناعيين

صالح حميدي

عدلت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أسس بعض بنود شروط استيراد المازوت للصناعيين. وتضمنت التعديلات دمج الشرطين 11 و 12 لاستيراد بحراً بحيث ينص على منع تغيير مقصد الحموله إلى أي جهة أخرى مغايرة للبيان الوارد في طلب إجازة الاستيراد لأي سبب كان من قبل الناقل أو صاحب المقصد، ويمنع تجيير المادة مازوت أو فيول المحملة بالصهريج لأي جهة أخرى من قبل صاحب المنشأة تحت طائلة اتخاذ العقوبات الرادعة بحقه وفق الأنظمة النافذة تحت طائلة المسؤولية واتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالف وفق الأنظمة النافذة.

وأصبح الشرط 12 بعد التعديل أن «تقوم الجهة المستلمة للمادة بختم الإذن الشحن إشعاراً باستلام المادة وموافاة شركة محروقات بنسخة منها عن طريق غرف الصناعة والتجارة المشتركة»، بعد أن كانت «تقوم الجهة المستلمة للمادة بختم إذن الشحن إشعاراً باستلام المادة وموافاة شركة محروقات بنسخة منها».

وعلى صعيد الاستيراد برأ، وفيما يخص إجازة الاستيراد وبخصوص الشرط الثاني الفقرة ب/ تعدل لتتنص على «إرسال كتاب من المحافظ رئيس لجنة المحروقات إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وغرف الصناعة بين مخصصات المنشآت الصناعية والمقدرة من اللجنة الفنية المختصة»، بعد أن كان يطلب من المستورد موافقة رئيس لجنة محروقات في المحافظة على الكميات المخصصة لكل منشأة والمقدرة من قبل اللجنة الفنية في المحافظة.

وفي المتطلبات اللوجستية، عدل الشرط السادس ليصبح «تقوم الأمانة الجمركية بأخذ عينة من المادة المستوردة وإرسالها للتحميل لدى مخابر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو مخابر الجمارك على أن تلتزم المخابر بإصدار نتائج التحليل بنفس تاريخ استلام العينة»، بعد أن كان قبل التعديل «تقوم الأمانة الجمركية بأخذ عينة من المادة المستوردة وإرسالها للتحميل لدى مخابر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتلتزم المخابر بإصدار نتائج التحليل بنفس تاريخ استلام العينة».

وعلى الشرط الثالث ليصبح «على الجهة المستوردة أن تعلم شركة محروقات بالكميات الموردة وأماكن تسليمها المستوردة لدى المنفذ الحدودي بموجب بيان جمركي يرفق عليه فاتورة نظامية وكل الوثائق المطلوبة، كما يتوجب تسديد ما يتوجب من رسوم جمركية وغيرها قبل الإفراج عن البضاعة».

القوانين الحالية النازمة للعمل المصرفي غير ملائمة وزير المالية لـ«الوطن»: رفع سقف القروض السكنية مرتبط بزيادة رأسمال المصرف العقاري وهو قيد البحث

عبد الهادي شباط

صرح وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» بأن رفع سقف القروض السكنية لتتناسب مع واقع أسعار العقارات الحالي يحتاج لرفع رأسمال المصرف العقاري، وهو ما يتم حالياً مناقشته لتبيان الجدوى الفعلية منه.

ولفت حمدان إلى أن العمل جار حالياً لبحث قانونين للقطاع المصرفي، الأول فني متعلق بالتعديلات اللازمة لقانون التسويات 26 الذي سمح بجدولة القروض وإجراء التسويات عليها، ويتم أخذ رأي مختلف المصارف في هذه التعديلات ومناقشتها للتوصل لتعديلات وقانون أكثر مرونة ونفعاً في التعامل مع ملف القروض المتعثرة لجهة المصرف والعمل المتعثر على السواء، حيث لا بد من التميز في التعامل والتعاوى مع المتعثر الحقيقي وغير الحقيقي، ودراسة حالة كل واحد منهم، وبناء على ذلك يمكن منح تمويلات جديدة لمتابعة النشاط الصناعي أو التجاري.

أما القانون الثاني، فهو خاص بإدارة المصارف العامة، ويعمقها المرونة والقدرة على السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بما يحقق مصلحة المصرف الذي يمثل مؤسسة تجارية، من حقها تحقيق النفع والربح، ولا بد من حمايتها من الخسارة، مبيناً أن القوانين الحالية النازمة للعمل المصرفي غير ملائمة، خاصة قانون المؤسسات رقم 2 وأنه لا يمكن أن يكون هذا القانون يتنظم عمل مؤسسة منسوجات على سبيل المثال ومؤسسة مصرفية.

جاء ذلك على هامش اجتماع مجلس إدارة المصرف العقاري (حضرته «الوطن»)، إذ أكد خلاله أن الحكومة تدعم تحديث العمل المصرفي والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية خاصة للمشروعات الإنتاجية التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، وتأمين احتياجات السوق المحلية، وأن وجه من هذا الدعم هو مساهمة الحكومة لأول مرة بتخصيص 20 مليار ليرة لدعم القروض الإنتاجية منها 10 مليارات ليرة مخصصة للمشروعات الزراعية، إذ تتحمل الحكومة لأول مرة الفرق الناتج عن تخفيض الفوائد لبعض القروض الائتمانية والإنتاجية.

واعتبر الوزير حمدان أن المصرف استطاع تاريخياً لعب دور مهم في تمويل المشروعات السكنية، وخاصة تمويل



كثير من الجمعيات السكنية التي استفادت منها شريحة واسعة من المواطنين، ولا بد للمصرف حالياً من تلبية متطلبات المرحلة الحالية وإعادة الإعمار عبر تطوير منتجاته وتحديث آليات عمله وجودة خدماته.

بدوره أكد مدير عام المصرف مدين علي أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين المصرف والحكومة لتحديد وتصويب أولويات التمويل خلال الظروف الحالية، مبيناً أنه ليس لدى المصرف الكثير من الطلبات على القروض الاستثمارية حالياً، في حين يتم تسجيل عشرات الطلبات يومياً لطلب القروض الائتمانية، وأن المصرف جاهز لتلبية هذه الطلبات، وهو ما يتم العمل عليه وفق محددات وضوابط مجلس النقد والتسليف.

ولفت إلى أن المصرف مستمر في تقديم الكثير من الخدمات ويتجه للتواجد في مختلف التجمعات السكنية عبر فتح المكاتب التي تؤسس لفروع مستقبلاً، ومن هذه المكاتب مكتب الإسكان في المؤسسة العامة للإسكان ومكتب الآداب الذي يقدم الخدمات لشريحة واسعة من طلاب التعليم المفتوح والموازني، ومكتب في السقيبية، وغيرها من المكاتب التي يتم العمل على تجهيزها وتزويدها بكل مستلزمات

العمل وتأمين الكوادر المناسبة لها، وفي هذا الإطار وزع المصرف نحو 100 حاسوب مؤخراً على المكاتب والفروع حسب الحاجة.

وبين مدير عام المصرف أن واقع الصرافات غير جيد، والمشكلة في عدم توافر قطع الصيانة والإصلاح لهذه الصرافات التي تجاوزت عمرها الافتراضي، وأصبح معظمها متهاكاً، وخرج عن الخدمة العديد من هذه الصرافات بفعل ظروف الحرب، موضحاً أن المصرف ينتظر وصول 100 صراف تم التعاقد على تأمينها.

واعتبر أن هناك مشكلة في التوزيع الجغرافي للصرافات، مبيناً أنه يجري العمل على إعادة النظر في هذه التوزيعات بما يراعي حالة التجمعات السكنية الحالية، كما أن هناك عدداً لا بأس به من الصرافات تتواجد ضمن المؤسسات الحكومية، ويمكن نقل بعضها خارج المؤسسة لتخديم عدد أكبر من متلقي الخدمة، وأنه يتم العمل على فتح مكتب في جرمنا كونيلا تستعمل على تجميع سكاني كبير.

الأطباء يطالبون برفع «التسعيرة».. وخلفاوي: إذا تعهدتم بالالتزام بالتعرفة الجديدة فسنصدرها

حسن لـ«الوطن»: فوضى في الأجور الطبية ونعمل على تطوير التأمين الصحي

الشاهر: كل طبيب يأخذ التعرفة على «كيفية» ولا يمكن ضبطها | محمد منار حميجو

الطبيب والإفراج عنه، إضافة إلى تشكيل لجنة يوجد فيها نقيب الأطباء.

ورد معاون وزير الصحة أحمد خلفاوي على موضوع التعرفة الطبية مؤكداً أن الوزارة طلبت من النقابة أن يكون هناك تعهد بأن تلتزم الأطباء بالتعرفة الجديدة وفق الأنظمة والقوانين حتى تقدم على رفعها. وأشار خلفاوي إلى موضوع تصنيف الأطباء وأن هذا الموضوع لم يتم المباشرة فيه نتيجة خروج عدد كبير من الأطباء خارج البلاد، موضحاً أن هذا الموضوع تتم دراسته للوصول إلى تصنيف منصف ومنطقي. ولفت خلفاوي إلى أن هناك لجاناً تجول على مراكز التجميل للتأكد من ترخيصها، مشدداً على ضرورة ثقافة الشكوى في هذا الموضوع.

ولا نستطيع أن نلزمه. وأشار مرجان إلى أن هناك أزواجاً لبعض الغابات يعملون في مجال معالجة العقم لدى الذكور، مشيراً إلى أن بعض أطباء الأسنان يعملون في مجال التجميل «بحقن البودكس على الشفاه أو الخدود»، وهم ليس لديهم خبرة لتكيب «تليبيسة» للضرس. ولفت عضو مجلس النقابة المركزي عرفان جعلوك أن المشكلة في توقيف الطبيب يكون سببها أحياناً القاضي، معتبراً أن قوة القاضي في الترك وليس في التوقيف وخصوصاً أن مكان إقامة الطبيب قليلة في عدم هروبه. وأشار جعلوك إلى أن هناك قانوناً ينص على الكفالة لكنه مجهد وبالتالي يمكن فرضها على

بمعنى هناك سيدة تتجول على المنازل لإجراء مثل العمل. من جهته كشف رئيس فرع ريف دمشق محمد مرجان أن هناك انتشاراً للمخالفات وشعوذة طبية بين بعض الممرضين والقابلات حتى إن بعضهم يعمل «حقن مفاصل وبوتاكس الخاص بالتجميل»، مضيفاً: تلزم الأطباء بالتسعيرة والكتابة على الوصفات في حين الممرض يأخذ ثلاثة آلاف ليرة على المعاينة

أطباء أسنان يعملون بالتجميل وليس لديهم خبرة بتركيب تليبيسة ضرس

عرض الشكاوى عليه قبل إرسالها للقضاء وخصوصاً أن هناك الكثير منها كيدية. وفي مداخلة له في المؤتمر أشار فندي إلى موضوع الاعتداء على الطبيب، مشدداً ضرورة تحصينهم من ذلك. ولفت فندي إلى كثرة مراكز التجميل فأصبح الصيدلي وطبيب الأسنان والبشري يمارسون التجميل بغض النظر عن اختصاصهم، مشيراً إلى أنه أصبح هناك تجميل متنقل

الوضع الذي تعيشه البلاد من ظروف صعبة نتيجة الحرب التي تتعرض لها وأنه يمكن بعد استقرار الوضع إعادة النظر بالتعرفة الطبية، مشيراً إلى أنه تم اقتراح تشكيل لجنة لتطوير التشريعات النقابية بما فيها التأمين الصحي. واعتبر أمين سر النقابة المركزية أصف الشاهر أنه لا يمكن ضبط التعرفة ولو تم تعديلها لأنه أصبح كل طبيب يأخذ على «كيفية»، مضيفاً: حالياً في دمشق لا توجد أجرة معاينة مشابهة للأخرى والوزارة ملتزمة الصمت في هذا الموضوع.

وتطرق بعض الأطباء إلى موضوع توقيف الطبيب في القضاء، فدعا رئيس فرع اللاذقية غسان فندي إلى تفعيل دور المجلس المسلكي

Reference: SY-DA-00596



TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS IN ALL SYRIA GOVERNORATES.

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00576.

POTABLE WATER TRUCKING DISTRIBUTION AT HOUSE-HOLD LEVEL AND COMMUNITY WATER TANKS In All Syria Governorates.

Tender Ref# SY-DA-00578.

SUPPLY, STORAGE, INSTALLATION AND DELIVERY OF POLYETHYLENE WATER TANKS & PLASTIC JERRY CANS In All Syria Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 04:00 PM starting from April 14th, 2019 till May 5th, 2019.

Tender Committee contact in Damascus:

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.

Phone: +963 11 3329 946

Fax: +963 11 332 9945

E-mail: procurement@sy.aah.org

Deadline for tender Submission:

May 05th, 2019, at 04:00 PM.

Bid Validity:

1 year.

Currency:

Bid must be submitted in Syrian Pounds.

Performance Bonds:

Certified Check good for the 5% of the Contract Value.

Warranty Bonds:

Certified Check good for the 5% of the Contract Value.

Delay Penalties:

0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00596



إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة في كافة المحافظات السورية

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن.

مناقصة مرجع: SY-DA-00576

توزيع مياه الشرب على خزانات المنازل والمجتمع المحلي في كافة المحافظات السورية.

مناقصة مرجع: SY-DA-00578

توريد، تخزين، توصيل و تركيب خزانات مياه (بولي إيثيلين) و بيديونات مياه بلاستيكية في كافة المحافظات السورية

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصرًا، ابتداءً من 14 نيسان 2019 ولغاية 5 أيار 2019.

لتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركسية، بناء، 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.

هاتف: 00963113329946

فاكس: 00963113329945

بريد الكتروني: procurement@sy.aah.org

الموعد النهائي لتسليم العروض:

مصلحة العروض المقدمة:

الموعد:

05 أيار 2019، عند الساعة 04:00

سنة كاملة:

اليرة السورية.

5% من القيمة الكلية للمقد على شكل شيك مصدق.

5% من القيمة الكلية للمقد على شكل شيك مصدق.

0.5% من القيمة الكلية للمقد عن كل يوم تأخير.

غرامات التأخير: